



إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول الحكامة في التدبير المندمج للموارد المائية ببلادنا .

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين نلتمس من سيادتكم رفع السؤال التالي إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء .

السيدة الوزيرة،

من أجل مواجهة تساقطات مطرية غير كافية بوجه العموم ومتسمة بعد الانتظام الجغرافي، انتهجت بلادنا سياسة لتدبير الموارد المائية من أجل تعبئة ناجعة نسبيا للمصادر المائية التقليدية السطحية منها الجوفية، وقد أطلق الراحل الملك الحسن الثاني سياسة مستنيرة لبناء السدود، والتي صارت منذ ذلك الحين توجهها رئيسيا لبلادنا، هذه السياسة الإرادية التي شكلت عنصرا مهيكلا في تدبير الموارد المائية الوطنية، والتي آتت أكلها في مجال تخزين المياه المتساقطة والسطحية، كما أتاحت الفرصة لتوسيع مساحة الأراضي المسقية إلى مليون ونصف مليون هكتار، والحد بقدر ملموس من مخاطر الفيضانات، كما شكل نظام الحكامة المعتمد على وحدة الحوض المائي دعامة أساسية في وضع مقاربة محلية لتدبير الموارد المائية، مع تبني مبادئ التضامن بين الجهات والمساعدة عن طريق الدعم من قبل الدولة، من أجل تدارك تأثير الفوارق المجالية الكبيرة.

لكن كل هذه الإصلاحات المهمة تبقى غير كافية، في غياب إطار مهيكل لها وفي غياب التشاور بين كل الفاعلين، مع توفير الظروف الملائمة للتطبيق و اقتراح حلول متطورة ، وخصوصا المخاطر المرتبطة بالاستغلال المفرط للفرشات المائية ..

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة:

ماهي إستراتيجية المستقبلية المندمجة للوزارة لتدبير الموارد المائية بكل عقلانية؟

مجلس المستشارين

وتقبلني السيدة الوزيرة فائق الاحترام والتقدير.

إمضاء

أعضاء الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية

الوزارة المكلفة بالعلاقات
مع البرلمان والمجتمع المدني

مكتب الضبط

30 مارس 2016

تاريخ الوصول:
رقم التسجيل:

الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية